

مقابلة

داود رماله
aborami20@hotmail.comواقع الإدارات الرسمية ووضع موظفي القطاع العام
جابر: الحلّ بالإصلاح الشامل لا بالترقيع والمسكّنات

تعتبر الادارات والمؤسسات الرسمية والعامّة الميزان الذي يقاس به مدى تطور الدولة ونهضتها، والواجهة التي يطل بها البلد على الخارج، ومن خلالها يحدد مدى التزام هذه المؤسسات على تعددها وتنوعها، القوانين والانظمة المعمول بها ومستوى مواكبتها للعصر

في لبنان، كانت التجارب السابقة مشجعة جدا، لاسيما في حقبات ما بعد الاستقلال وقبل الوقوع في الحرب الاهلية، والعهد الذي لمع على صعيد ترسيخ قوة الدولة من خلال القوانين الاصلاحية وتلك المرتبطة بالحماية الاجتماعية مما اسس لبناء المؤسسات المهابة والمحترمة، هو عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب، والذي ما زلنا نعيش على انجازاته الى يومنا الحاضر. الا ان الامر تغير كثيرا في العقود الاخيرة، بعدما اصاب الادارات الرسمية عطب كبير نتيجة عوامل متعددة ما زالت القدرة متاحة لمعالجتها من خلال القانون، وهذا الامر تحدث عنه الوزير السابق ياسين جابر باسهاب محددًا مكامن الخلل وسبل المعالجة.

■ كيف تنظر الى الواقع الراهن للادارات الرسمية في لبنان والى ماذا ترد الحال الصعب الذي وصل اليه الموظف في القطاع العام؟
□ لبنان في حالة تعطيل كامل، ولا يوجد اي ادارة رسمية تسير بشكل طبيعي. واقع الادارات الرسمية كما المريض الذي تزداد حرارته ارتفاعا، وما تشهده هذه الادارات ليس في ذاته الازمة انما احد مظاهرها، لأن الازمة هي في الانهيار الذي ادى في احد تداعياته الى عدم قدرة الموظفين على تأدية مهامهم الوظيفية، ووصلوا الى مكان صعب لا يمكنهم الاستمرار في العمل، انما في ظل حكومة تصريف الاعمال فان الاضراب الشامل يعتبر قاسيا نسبيا، وكان يفترض ابقاء باب معين لتسهيل امور الناس. لكن نحن في واقع مرير في حاجة الى علاج. ظروف القطاع العام ظروف قاهرة وغير انسانية، ولا بد من حل سريع لتخفيف الالم، بل الحل الحقيقي في المعالجة الشاملة.

■ في ظل الانهيار الاقتصادي والمالي ما السبيل الى تأمين الحاجيات اللوجستية الاساسية والرواتب لاستمرار القطاع في تأدية مهامه بالحد الادنى؟
□ سبب المشكلة في لبنان التي ادت للوصول الى هذا الوضع المتأزم، هو عدم معالجة الوضع المرضي الذي نعاني منه، وعند الاستعانة بطبيب لعلاج المرض اللبناني يعطينا وصفة الحل لا ننفذها ولا نلتزمها. عمليا، هناك تطيش على الرغم من معرفة السبب، لا بل نسأل لماذا تتدهور حالنا على الصعيد كافة، فكل الوضع في لبنان يحتاج الى علاج، وهذا العلاج لا يكون جزئيا انما شاملا، علما انه حاليا، ولضرورة اعادة فتح الادارات ولو بشكل جزئي لحين الدخول في ورشة العلاج الكبرى، وفي ظل الوضع السياسي المتأزم الذي ادى الى الشلل القائم، لا بد من علاج وقتي بالمسكّنات، وهذا لا يغني عن علاج المرض الاساسي. فالحاجات اللوجستية والرواتب مرتبط علاجها الدائم بتنفيذ خطة متكاملة من ضمنها اقرار الموازنة العامة لتحسين المداهيل، ولا يمكن استمرار التطيش عن الهدر في الرسوم الجمركية ورسوم المطار والكهرباء وغيرها من ابواب الايرادات. وهل يعقل ان ازمة مستمرة منذ تشرين العام 2019 لم تتخذ مبادرة لمعالجتها، من شأنها ان تحصن الموظف الذي لم يعد قادرا على الاستمرار في ظل رواتب متدنية جدا قياسا بسعر صرف الدولار وارتفاع اسعار المواد الاساسية والمحروقات، اضافة الى اعباء التعليم والطبابة. المشكلة ان لا علاج لأي من هذه الامور. مثلا، مشكلة الكهرباء منذ اكثر من 12 سنة ونحن نتحدث عن

الموضوع. انا من الاشخاص الذين اهتمت بالتركيز على موضوع الكهرباء لاسباب سياسية، الموضوع ليس سياسيا لكني كنت ارى الى اين سنصل من وراء عدم معالجة ملف الكهرباء. في العام 2012 حضر الى لبنان نائب رئيس البنك الدولي والتقى مع مجموعة من النواب من كتل عدة وكنت منهم، وقال "ستدمركم الكهرباء، واذا استمرتم في الطريقة ذاتها التي تسرون بها ستدمر لبنان وتدمر اقتصاده. ابدأوا من الان بالعلاج". لكن يومها، لم يكن احد مستعدا ليستمع الى النصائح والتحذيرات وتم الاستمرار في ارتكاب الاخطاء. المأساة اننا الى اليوم لم نفعل شيئا، وسط استمرار تجاهل المواطن، بينما اذا تم رفع سعر تعرفه الكهرباء الذي تنتجه الدولة الى نصف تعرفه المولد مع برنامج لرفع ساعات التغذية اقله عشر ساعات، تنتفي الحاجة الى الاشتراك في المولدات، لكن ان لا تزود الدولة المواطن اي ساعة كهرباء ويستمر العناد بعدم تغيير الواقع، فهذا محل استغراب وتساؤل دائم.

■ الا يوجد قوانين تلزم المعنيين الشروع في خطة المعالجة والانقاذ؟
□ المؤسف ان كل القوانين الاصلاحية المرتبطة بالاصلاح الهيكلي موجودة، وكل ما تحتاجه هو صدور المراسيم التطبيقية وبدء التنفيذ. المؤسف الى اليوم هناك رفض لتعيين هيئة ناظمة لأي قطاع، ووضعنا في تدهور مستمر ونرفض المباشرة بالاصلاح الحقيقي. نكثر الكلام عن موضوع المصارف من دون اي اجراء عملي، بينما المصارف مستمرة في سرقة اموال الناس، واعطاء المودع بعض امواله على



الوزير السابق ياسين جابر.

سعر صرف 3900 او 8000 هو سرقة موصوفة واستغلال بشع لحاجة الناس الى المال لتأمين ابسط حاجياتهم. لذلك، ارى ان الحل يجب ان يكون متكاملا.

■ الا ترى ان هذا الوضع الصعب جدا من اسبابه الجوهرية عدم وجود سياسة توظيف ذات جدوى؟

□ سياسة التوظيف في لبنان كارثية. في العام 2017، في لجنة المال والموازنة، ادخلنا مادة الى الموازنة تنص على دراسة شاملة للقطاع العام لنعرف ونحدد وضع كل موظف. في العام 2018 وفي لجنة المال والموازنة اجرينا دراسة تفصيلية لفضيحة التوظيف التي حصلت قبل الانتخابات وتبين انه تم توظيف اكثر من 5 الاف في شركتي الخلوي واوجيروا، وهذا ما استطعنا كشفه، وادخلت توصيفات وظيفية غير موجودة لتغطية التوظيف. هذه العشوائية في التوظيف اوصلتنا الى ما نحن عليه في الادارات والمؤسسات العامة، ولا حاجة الى علم ودراسة لاكتشاف ذلك، فقط بمجرد النظر الى ارقام الموازنات تجد 40 في المئة رواتب و40 في المئة خدمة الدين و20 في المئة خسارة في الكهرباء. للاسف

□ هو جزء من التعافي، وايضا لا يمكن ان تكون المعالجة عشوائية. الحل موجود في القانون عبر تلزيم مجلس الخدمة المدنية بعد رفته بقدرات بشرية للقيام بجرعة شاملة للموظفين. هناك من لا يأتي الى العمل ونسميهم "الاشباح" يتقاضون رواتب من دون عمل، وبناء على جرعة مجلس الخدمة المدنية يحدد اين النقص وما هي طرق المعالجة للتضخم في عدد الموظفين. ثمة تجارب في دول اخرى ولبنان ليس اول بلد دخل في هذه التجربة، وهناك دول عظمى مثل بريطانيا التي كان تملك في اواخر سبعينات القرن الماضي برنامجا مع صندوق النقد الدولي ومشاكلها تشبه مشاكل لبنان حاليا، فكانت التجربة "التأشيرية" (نسبة الى رئيسة الوزراء في حينها مارغريت تاتشر) ونفذوا اصلاحات حقيقية وخرجوا من الازمة. السؤال الكبير هو: هل هناك نية لدى من يمتلكون القرار السياسي في لبنان لاجراء اصلاح حقيقي؟ هذا الامر يحتاج الى تناغم وتكامل في تنفيذ الاصلاحات على كل المستويات وبلا استثناءات.

■ ما هي الاولويات المطلوب تنفيذها سريعا؟
□ هناك ثلاث اولويات يجب ان ينفذها لبنان: الكهرباء اولاً، قانون الشراء ثانياً، وقانون استقلالية القضاء ثالثاً. استطعنا انجاز قانون الشراء العام والان هناك محاولة لتعطيله لم تنجح، وتبقى استقلالية القضاء وملف الكهرباء. من ضمن خطة التعافي، اعادة دراسة واقع القطاع العام ومعالجته.

■ الا ترون ان التشركة بين القطاعين العام والخاص تحد نسبيا من التسيب في القطاع العام وتقدم الكفاية على المحسوبية؟
□ انا من العاملين على هذا الموضوع وقدمت اقتراح قانون لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص صدر في شهر آب عام 2017، لكنه حتى اليوم لم يطبق. الشراكة حققت نجاحات في الغرب، انما الخطورة في الشراكة هو عدم التنظيم والمتابعة والاشراف، من هنا اهمية الهيئات الناظمة واختيار الاشخاص

”
البنك الدولي حذرنا منذ
العام 2012 من دمار لبنان
اذا لم نعالج ملف الكهرباء

الشديد، السياسات التي اتبعت واحداها في التوظيف العشوائي وحشو الادارات، اوصلنا الى كارثة اذا لا يوجد في اي دولة في العالم لديها موازنة وتبلغ رواتب الموظفين هذه النسبة الموجودة في الموازنات اللبنانية.

■ هل الادارة اللبنانية في حاجة الى هذا العدد الضخم من الموظفين؟
□ اكيد لا. انه توظيف سياسي. من التوصيفات الرئيسية للزبائنية السياسية ان يتم التوظيف عشوائيا من دون تحقيق نتائج وفعالية اكثر على مستوى الادارة.

■ هل من تعارض بين البدء بالتعافي الاقتصادي والمالي وعدم ايجاد حل جذري للتوظيف العشوائي في القطاع العام؟

APPLY NOW!



المناسبين لادارة الهيئات الناظمة، والشراكة
تنفع في قطاعات كثيرة مثل الكهرباء
والاتصالات والمياه وغيرها، والقوانين الموجودة
اذا نفذت ستؤدي الى الشراكة والمهم ان تبقى
الدولة هي الجهة الناظمة.

هل انتم متفائلون بمستقبل الوضع
اللبناني ماليا واقتصاديا وما السبيل
للخروج من الازمة؟

التفاؤل بمستقبل البلد يحتاج الى
مؤشرات، والبداية من المنطقة واتجاهات

صرف مساعدة اجتماعية توازي راتبا كاملا اعتبارا من تموز

بعد اجتماع وزاري برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي وحضور الوزراء المعنيين في السرايا الحكومية، تم الاتفاق على مساواة جميع العاملين في المرافق العمومية من دون أي تمييز، والاتفاق على سير المرافق العامة، والتأكيد على الحل الشامل الذي سيكون من خلال اقرار الموازنة. وجرى التأكيد على احقية موظفي القطاع العام ومشروعية حقوقهم، وتقرر النظر في مضاعفة الرواتب بعد اقرار الموازنة وفي ضوء الواردات التي سيجري تحصيلها. كما تم الاتفاق على اقرار مشاريع قوانين تؤمن سلة كبيرة من الواردات للخزينة العامة. وتم استصدار مرسوم استثنائي يقضي بصرف مساعدة اجتماعية توازي راتبا كاملا اعتبارا من تموز، وتم ايقاف زيادة رواتب القضاة عملا بمبدأ المساواة بين كل الموظفين، وجرى اقرار دفع المساعدة الاجتماعية المقررة سابقا لموظفي القطاع العام. وجرى ربط زيادة بدل النقل والمساعدة الاجتماعية بالحضور الى العمل يومين في الاسبوع على الاقل، وربط كل ما تقدم بالحضور يومين على الاقل الى الدوائر العامة، واعطاء بدل نقل يومي بقيمة 95 الف ليرة يوميا لكل موظف.

الامور فيها، ولبنان لديه امل اساسي بأن يعود لينظم الى نادي الدول الغازية والنفطية، والفاحة كما قال اللواء عباس ابراهيم هو بانتهاء ملف الترسيم ومن ثم الانتقال الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ويجب عدم القياس الى ما سنحصل عليه من الصندوق (3 مليارات دولار) انما الى كوننا نحتاج الصندوق في ثلاثة امور: اولاً حصولنا على 3 مليارات دولار كوننا في حاجة الى كل دولار، وثانياً الرقابة الشديدة بحيث لا نحصل على المال الا اذا نفذنا كل الاصلاحات المطلوبة والمراقبة عبر مكتب في بيروت يراقب تنفيذ دقائق الامور ولا نحصل على المال، وثالثاً انه يعطينا جواز سفر لا يحتاج الى تأشيرة للدخول الى كل الصناديق الدولية اذا التزمنا الاصلاحات. الامل موجود، وكذلك الخطة والامكانات، وما ينقص هو اتخاذ قرار سياسي داخلي بمساعدة انفسنا حتى يساعدنا الاخرون. الهم ان تفكيك الفساد هو في تنفيذ القانون.